أكد خلال ملتقى جمعية "الصحافيين" أن تقاعد نحو 1000 موظف خلق وفراً مالياً يزيد على 50 مليون دينار سنوياً

سامي النصف: 439,1 مليون دينار الخسائر المتراكمة على «الكويتية»

سامي النصف متحدثا في جمعية الصحافيين عن مستقبل «الكويتية»

فيصل القناعي يهدي سامي النصف درعا تذكارية عقب اللقاء المفتوح في جمعية الصحافيين (هاني عبدالله)

كشف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الخطوط الجوية الكويتية سامي النصف عن ان هناك اجتماعا سيعقد صباح اليوم مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وحضور الهيئة العامة للاستثمار ووزارتي «التجارة» و«المالية» وهيئة الفتوى والتشريع، وذلك من أجل إعطاء دفعة لعمل المؤسسة وتسهيل بعض التحديات التي تواجه مجلس الإدارة، لاسيما الأمور المالية.

وأكد على ان تحول «الكويتية» إلى الربحية رهن بتحديث الأسطول، وخلق مراكز ربحية عبر شركاء استراتيجيين، وأن نظرية تحديث الأسطول قامت بها العديد من الشركات ذات الظروف المشابهة لـ «الكويتية» مثل «الأردنية» و«المصرية»، وبالفعل تحولت في غضون سنوات قليلة إلى الربحية، وهو ما تسعى اليه «الكويتية» حاليا، حيث تجري حاليا بعض المفاوضات لتأجير من 10 إلى 12 طائرة، وإذا نجحت هذه المفاوضات في الوقت الحالي فإنه يمكن تسلم هذه الطائرات خلال مايو المقبل.

وأعرب النصف عن تفاؤله خلال اللقاء المفتوح الذي أقامته جمعية الصحافيين الكويتية مساء أول من أمس، مشيرا الى ان الدعم مطلوب وبشدة من هذه الجهات الحكومية للتعجيل بتحديث الأسطول وزيادة الإيرادات وتقليل المصروفات من خلال برنامج اعادة الهيكلة، مما ينعكس بالإيجاب على رفع كفاءة التشغيل وتقديم خدمة أفضل للمواطنين والمقيمين تنفيذا لرغبة صاحب السمو الأمير في جعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا مرموقا بالمنطقة.

وأضاف النصف ان استحقاقات المركز المالي إقليميا ودوليا تتجسد بوجود شركة طيران ذات كفاءة عالية، إضافة الى توفير فرص عمل جديدة للشباب الكويتي والعمل بأسلوب تجاري لمواكبة شركات الطيران العالمية المنافسة المتواجدة في المنطقة وخارجها.

نجري مفاوضات لتأجير من 10 إلى 12 طائرة وفي حال نجاحها يمكن تسلمها خلال مايو المقبل

الدعم مطلوب من جهات الدولة للتعجيل بتحديث الأسطول وزيادة الإيرادات وتقليل المصروفات واعتماد برنامج إعادة الهيكلة

وأوضح ان شركة الخطوط الجوية الكويتية قامت بتنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم (2012/23) بشأن اتفاقية التسوية بين حكومة الكويت والحكومة العراقية، وذلك مقابل التنازل عن الدعاوى القضائية التي قامت برفعها المؤسسة في السابق ضد الخطوط الجوية العراقية والحكومة العراقية التي كانت متداولة في المحاكم البريطانية والكندية منذ 22 عاما وحتى تاريخ التسوية.

وذكر أن الأصل في التسوية التي تمت بين الجانبين هو قيام الجانب العراقي بدفع مبلغ 300 مليون دولار عند إبرام اتفاقية التسوية مقابل التنازل عن تلك القضايا ومبلغ 200 مليون دولار خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2013.

وتطرق النصف الى مناقشات واجتماعات عديدة مع الجانب العراقي تم على اثرها الاتفاق على سداد مبلغ التسوية كاملا بواقع 500 مليون دولار ومن ثم تم التنازل عن تلك الدعاوى وبدء صفحة جديدة مع الأشقاء في العراق، معتبرا ان الحديث عن وجود تنازلات مالية من الجانب الكويتي «غير صحيح».

وأوضح أن مبالغ التسوية وتنفيذا للمادة الاولى من المرسوم بقانون رقم (2012/22) ستذهب للخزينة العامة للدولة وليس الى الشركة، على الرغم من ان تلك المبالغ هي تعويضات مقابل الطائرات التي تم تدميرها ابان الغزو العراقي الصدامي الغاشم والذي اضطرت فيه الخطوط الجوية الكويتية للاقتراض من البنوك لتعويضها.

وعن انجازات الشركة منذ تسلم مجلس الإدارة الجديد مسؤولياته، قال النصف ان الشركة واجهت تركة ثقيلة متمثلة بالخسائر التشغيلية التي تقدر بنحو 105 ملايين دينار للسنة المالية (2013/2012) موضحا ان الخسائر المتراكمة على المؤسسة تقدر بنحو 439,1 مليون دينار.

وأضاف ان مجلس الإدارة الحالي كان حريصا على بدء المرحلة الانتقالية للشركة والتي تمثلت بإحالة نحو 1000 موظف الى التقاعد ممن رغب في الأخذ بهذا الاختيار والاستفادة من الشيك الذهبي، الأمر الذي خلق وفرا ماليا يزيد على 50 مليون دينار سنويا.

وعقب الانتهاء من كلمته، تم فح باب الحوار والمناقشة مع الحضور، حيث أشاد احد الحضور بالدور الذي تقوم به جمعية الصحافيين، مشيرا إلى حزن البعض من توقف طائرات المؤسسة في مطار فرانكفورت الألماني سابقا، ومتسائلا عن الكفاءات الموجودة في الشركة، وإذا كان يمكن الاستفادة من خبراتهم بعد تقاعدهم وحصولهم على الشيك الذهبي، وهنا عقب النصف قائلا: في حديث مع رئيس الجنادرية السعودي يقول: نحن كسعوديين كنا نسافر على متن الكويتية إلى اسبانيا في الوقت الذي لم يذهب إلى هذه الوجهة غير الكويتية، وكنا نفضلها على غيرها من شركات الطيران.

وبالنسبة للاستفادة من خبرات من تقاعدوا، قال النصف: لم نمس احد موظفي المؤسسة ولم نجبره على التقاعد، إنما هم من اختاروا الشيك الذهبي، والقانون يمنع من يحصل عليه أن يتم انتدابه أو عمله مرة أخرى في المؤسسة.

وتابع قائلا: ان اقتصاديات الطيران اليوم تعتمد على ان تدر الطائرات أموالا يتم الصرف منها، وان ما يحدث في «الكويتية» هو الصرف على الطائرات لصيانتها دون ان يكون هناك عائد، وهذا الذي يؤدي إلى تضاعف الخسائر.

وفي مداخلة للزميل عدنان الراشد نائب رئيس تحرير «الأنباء»، رحب فيها بالحضور، وأكد على الدور الذي يقوم به مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية حاليا، وقال: بعد تحرير الكويت، والكويتية تعاني من شلل جزئي جعلها غير قادرة على ملاحقة الآخرين في دول الخليج، والذين قطعوا شوطا كبيرا، واستحوذوا على حصة كبيرة من سوق السفر في المنطقة»، والسؤال الآن: متى تصير «الكويتية» شركة الطيران المفضلة ليس فقط لدى الكويتي، وإنما أيضا لدى الخليجيين مثلما كانت في سابق عهدها؟ ومتى تتوقع دخول «الكويتية» في مجال المنافسة مع دول الإقليم؟

وهنا رد النصف قائلا: سؤال مهم جدا، وأبشركم انه عن قريب جدا سنصل إلى هذا المستوى، فهناك أمور فنية لا يعلمها سوى المختصين في عالم الطيران تتلخص في الفرق بين السيارة والطائرة، حيث يمكن ان تطلب السيارة موديل العام وتصلك إلى البيت، وهذا بعكس الطائرة التي تستغرق ما بين 7 و8 سنوات، فعند طلبنا اليوم لطائرات جديدة نحصل عليها بعد هذه الفترة الزمنية، وهذا لا يعني اننا نتوقف 7 أو 8 سنوات إلى ان تصل الطائرات، وان الطائرات الحديثة أكثر تقدما واقتصادية في استهلاك الوقود من القديمة، كما انه في حال الاتفاق مع مصنع الطائرات، فانه يتم تزويدك بطائرات إيجار إلى ان تتسلم طائراتك بسعر منافس في السوق بالإضافة إلى الدعم الفني للصيانة...الخ.

وقال: «رغم قدم طائرات الكويتية والتي يصل بعضها إلى 20 عاما مضت، فإن بعض دول الخليج تبيع طائرات مضى عليها فقط 3 أو 4 سنوات وتحدث أسطولها، ويأتي هذا بدعم من الشركات المصنعة للطائرات، وهذه تعتبر فترة انتقالية يمكننا ككويتية الاستفادة منها».

وأكد ان كل هذه الأمور مرتبطة بشكل أساسي بوصول الدعم المادي بأسرع وقت ممكن، حيث ان الفرص لا تنتظر، فإذا لم نسرع بالقرار فقد تضيع هذه الفرص.

أما السؤال الخاص بشلل جزئي للكويتية عقب التحرير، فقال النصف: «لو رجعنا بالتاريخ إلى ذلك الوقت لوجدنا ان «الكويتية» هي رديف السلاح الجوي الكويتي منذ العام 1967، شاركت في نقل الجنود في المعارك التي شاركت فيها، وكان لها دور بارز ولم يتوقف، ولك أن تتخيل دولة محتلة وطائراتها تقلع من مطارات مختلفة، ومع انخفاض الدعم وصغر حجم الميزانية، وقدم وتنوع الطائرات، زاد من معدلات الإنفاق على الصيانة وتزيد من استهلاك الموارد المالية، بالإضافة إلى الحاجة إلى زيادة في العناصر البشرية المشغلة لهذه الأنواع المختلفة، لا ننس ان الكويتية هي القطاع الوحيد بالدولة الذي لم تدعمه في خسائره، مما أدى إلى اقتراضها لتحديث مبانيها أسطولها عقب التحرير، كل ذلك في ظل تطور الجيران في كل أوجه الحياة، جعل هناك تأخرا عاما عن باقي دول الجوار.

وفي رده على سؤال آخر لـ «الأنباء»، حول كيفية تلبية السفر للعملاء خلال موسم الصيف المقبل في ضوء عدم التوصل في المفاوضات مع أكثر من ناقل وطني لدول الخليج إلى شيء؟ قال النصف: «ان الكويتية تلقت أكثر من عرض، وجار دراستها وفحصها، لم نصل إلى شيء حتى الآن، وهذا جزء من مطالبات الكويتية مع الشركات الصانعة للطائرات، ونحن نخطط لعشر سنوات قادمة، وعلى الشركات المصنعة ان توفر للكويتية ما يسمى بالجسر (طائرة بديلة حتى توفير الطائرات الأساسية) والمصنع حر في جلب هذه الطائرات من مختلف الدول، وربما تكون من دول الخليج، وشرطنا ان تكون جديدة وتلبي حاجة الكويتية في التوسع.

وقال في رده على سؤال آخر لـ «الأنباء» يتعلق بعدم توافر رواتب العاملين في الكويتية، ان النظام الأساسي للكويتية ينص على ان الخسائر تغطى من قبل الدولة (المادة 3 نصت على ان تتولى الحكومة تغطية خسائر المؤسسة إعمالا لحكم المادة 13 من القانون رقم 21 لسنة 1965)، وبالتالي فهو حق للمؤسسة، وهي قضية فنية تتعلق بمدى وصول الدعم، فنحن متأكدون من دعم القيادة السياسية والقائمين على الحكومة للكويتية، ولا يمكن ان تترك الكويتية ولا التجربة الأولى للخصخصة ان تتعرض للهزات وتحرمها من الدعم.

● أحمد يوسف

«الكويتية» رتبت رواتب العاملين لشهري مارس وأبريل: قال مدير الدائرة المالية في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية محمد الشطي في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان المؤسسة قد دبرت رواتب العاملين لشهر مارس وأبريل عبر حجز بعض المستحقات المالية للشركات التابعة، وذلك لحين وصول الدعم من وزارة المالية.

وأضاف الشهاب ان عمله في المؤسسة من المقرر ان ينتهي في 2013/3/31، حيث انه سيكون في آخر دفعة تخرج من المؤسسة والتي يزيد عددها على 300 موظف حصلوا على الشيك الذهبي من الدولة. وبسؤال الشهاب عمن سيخلفه لإدارة الدائرة المالية في «الكويتية»، قال انه تم إسناد المنصب إلى مساعدة مدير الدائرة شريفة الابراهيم التي تتمتع بكفاءة مهنية عالية، معربا عن أمله في مزيد من التوفيق لها وللمؤسسة.

الخارطة الزرقاء: أوضح النصف ان أوضاع الكويت في السابق كانت تعتمد على ثلاثة أشياء، أولا: وجود الحريات الاجتماعية والسياسية، وثانيا: عدم وجود ضرائب باهظة على السكان أو البضائع، وثالثا: الاهتمام بخلق أحد أكبر «أساطيل النقل» في المنطقة، حيث كان أسطول السفن الكويتية الذي كانت أعداده تتجاوز عشرات الآلاف من السفن الصغيرة والكبيرة، قصيرة وطويلة المدى، هو الركيزة الأساسية للمركز المالي الكويتي الذي عاشت على إيراداته الكويت لقرون عدة، ولولا ذلك الأسطول الذي يتم تجديده وتحديثه تباعا لانقرضت الكويت وضمت لإحدى دول الجوار. وقال ان تلك الركائز والحقائق والبديهيات التي علم بها الآباء المؤسسون قبل 4 قرون وسبقوا بها سنغافورة وهونغ كونغ ولوكسمبورغ والبهاما وباقي دول الخليج، أصبحت لاحقا هي ركيزة جميع المراكز المالية الناجحة في المنطقة وخارجها من تسامح وتقبل الثقافات المختلفة وخفض الضرائب وخلق أساطيل ضخمة تتمثل في طائرات متعددة الأحجام لخدمة تلك المراكز، وتلك المعطيات التي صدرناها للعالم نسينا ان نستوردها لاحقا منهم، كي نعلم ان حلم المركز المالي لن يتحقق دونها ولا فائدة من فوائض أموال تعتمد على مداخيل النفط الناضب والمورد الوحيد للدولة.

التخلص من «الكويتية» غير وارد: رد النصف على سؤال يتعلق ببيع «الكويتية» على حالها، وانه لا فائدة ولا جدوى من التطوير والإنفاق عليها ومن ثم بيعها، قائلا: «سؤال مهم وأود ان أوضحه بكل شفافية فعلم الطيران حديث مقارنة بغيره من العلوم، وهذه فرضيات ما أنزل الله بها من سلطان، أولا: نظرية التخلص غير موجودة، ولم يطرق احد شركة طيران بهذا الشكل، ويشتريها على حالها إلا إذا كانت بدولار، ولا اعتقد ان الكويت لديها النية لبيع «الكويتية» بدولار، فهذا يعتبر تفريطا في المال العام.

2012 أفضل عام في تاريخ الطيران: أكد النصف في رده على سؤال يتعلق بالأمان والسلامة على الطائرات انه متخصص في هذا المجال، مؤكدا ان السلامة على متن الكويتية ليست صدفة، وانه لن يتم السماح للطائرة بالمغادرة دون فحص شامل، كذلك التدريب المستمر للطيارين. وقال ان عام 2012 يعتبر أفضل عام في تاريخ الطيران، حيث لم تسجل أي حوادث في قطاع الطيران في العالم، ويأمل عالم الطيران ان يستمر هذا الحرص الشديد في مجال الأمن والسلامة على الطائرة.

العلاقة بين «الكويتية» و«الجزيرة» وثيقة وتكاملية: قال النصف ان العلاقة بين طيران الجزيرة والكويتية علاقة وثيقة وتكاملية، وان هناك بعض الخدمات المتبادلة بين الشركتين، وفي حديث مشترك مع رئيس مجلس إدارة طيران الجزيرة مروان بودي، قال: «يمكن ان يحدث تكامل بين الشركة، الجزيرة للمسافات القصيرة، والكويتية بعد تحديث أسطولها تجوب مشارق الأرض ومغاربها».

تقرير البورصة اليومي

«السعري» يعزز استقراره فوق 6800 نقطة

تباين اداء مؤشرات سوق الكويت للاوراق المالية في جلسة تعاملات امس، وواصل المؤشر السعري ارتفاعاته للجلسة الرابعة على التوالي، وذلك بمقدار 5,9 نقاط عزز بها استقراره فوق مستوى 6800 نقطة والذي بلغه لأول مرة منذ أكثر من عامين خلال تعاملات الاسبوع الجاري، واستقر المؤشر عند مستوى 6826,4 نقطة، فيما تراجع المؤشر الوزني بمقدار محدود بلغ 0,63 نقطة ليصل الى مستوى 435,38 نقطة، وكذلك تراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 2,8 نقطة ليتراجع المؤشر الى مستوى 1030,6 نقطة.

واتسم اداء الجلسة بالتذبذب الواضح على مستوى جميع المؤشرات وخاصة المؤشر السعري، حيث بدأ على ارتفاع محدود ولكنه سرعان ما اتجه للانخفاض على وقع عمليات بيع بهدف جني الارباح، وهو الاسلوب المعتاد في البورصة الكويتية خلال الجلسات الاخيرة التي تشهد عمليات تصحيح جزئي لمجموعة كبيرة من الاسهم التي ارتفعت بشكل ملحوظ في الجلسات الاخيرة، ومن هذه الاسهم ابيار والمستثمرون والامان والمال واكتتاب وادنك ومدينة الاعمال ومنازل واسواق وصفاة للطاقة والتخصيص والميادين، فضلا عن سهم الصناعات الذي تراجع بشكل لافت خلال النصف الثاني للجلسة، حيث واصل ارتفاعاته خلال النصف الاول وهي الارتفاعات التي بدأها في جلسة اول من امس، وبدا جليا ان عمليات الشراء القوية التي شهدها السهم اول من امس كانت لأهداف مضاربية بحتة وهو ما اتضح من خلال سرعة التصريف في اليوم التالي مباشرة.

وكان لانخفاض هذه المجموعة من الاسهم الرخيصة تأثير مباشر على حركة اداء المؤشر السعري الذي تراجع خلال منتصف الجلسة بشكل لافت، ولكنه حافظ على مستوى 6800 نقطة، وقبل الاغلاق بلحظات تحول مسار المؤشر من اللون الاحمر الى اللون الاخضر، وكان ذلك بتأثير مباشر من عمليات دخول على مجموعة من الاسهم الرخيصة في قطاعات متعددة، منها على سبيل المثال اسهم الخليجي وبيان والاثمار والمغاربية وانجازات.

وعلى مستوى المؤشرين الوزني وكويت 15 فقد شهدا تراجعا محدودا بتأثير من تراجع بعض الاسهم القيادية في مقدمتها سهما زين والوطني، وكان التراجع على مستوى المؤشرين اكبر من الذي تم الاغلاق عليه، حيث تقلصت خسائر بعض الاسهم القيادية قبل الاغلاق وهو ما ادى الى التحسن النسبي على اداء المؤشرين وخاصة مؤشر كويت 15 الذي يجنح للتراجع منذ فترة متأثرا بضعف اداء الاسهم القيادية بشكل عام وهي الاسهم التي تشكل القوام الرئيسي لمكونات هذا المؤشر.

وظهر من خلال حركة اداء المؤشرات ان السوق بات على اعتاب حركة تصحيحية يدل عليها انخفاض قيم التداول بشكل ملحوظ، فضلا عن جنوح المؤشرات في اغلب فترات التداول.

مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر العام للبورصة الكويتية بمقدار 5,9 نقاط ليرتفع الى مستوى 6826,4 نقطة بارتفاع نسبته 0,08٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,63 نقطة ليتراجع الى مستوى 435,3 نقطة بنسبة 0,14٪، وتراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 2,8 نقطة لينخفض الى مستوى 1030,6 نقطة بنسبة 0,28٪.

وبلغ اجمالي الكميات المتداولة 548,3 مليون سهم نفذت من خلال 9748 صفقة بقيمة نقدية بلغت 52,07 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق تراجعا ملحوظا في الاداء، حيث انخفضت الكميات بنسبة 16,8٪، وتراجعت الصفقات بنسبة 5,8٪، فيما تراجعت القيمة بنسب 3,8٪.

واستحوذت اسهم 5 شركات على 18,4 مليون دينار من القيمة، تمثل نحو 35,3٪ من الاجمالي، تصدرها سهم الصناعات لليوم الثاني على التوالي، وذلك من خلال 6,7 ملايين دينار تشكل نحو 12,8٪ من اجمالي قيمة التداول، كما استحوذت اسهم 5 شركات على 36,9٪ من اجمالي كميات التداول تصدرها سهم تمويل الخليج من خلال 53,3 مليون سهم تشكل نحو 9,7٪ من اجمالي كميات الاسهم المتداولة.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

5.9
نقاط ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,08٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,63 نقطة بنسبة 0,14٪، وتراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 2,8 نقطة بنسبة 0,28٪.

548.3
مليون سهم تم تداولها بقيمة تقدر بـ 52,07 مليون دينار.

5
شركات استحوذت اسهمها على 35,3٪ من اجمالي قيمة التداول تصدرها سهم الصناعات بواقع 12,8٪ من اجمالي القيمة.

6
قطاعات ارتفعت مؤشراتها بشكل متفاوت تصدرها قطاع المواد الاساسية بواقع 7,7 نقاط، وتراجعت مؤشرات 6 قطاعات تصدرها قطاع النفط والغاز بواقع 9,6 نقاط.

البدر: «السكب» تؤسس «المصرية الكويتية للمسبوكات»

البدر مترئسا عمومية السكب الكويتية (هاني عبدالله)

كشف رئيس مجلس إدارة شركة السكب الكويتية عادل البدر عن تأسيس الشركة المصرية الكويتية للمسبوكات برأسمال 100 مليون دولار والمدفوع منه 20 مليون دولار في مصر. وأضاف البدر على هامش اجتماع الجمعية العمومية للشركة أمس بنسبة حضور بلغت 92,03٪ للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2012 انه سيتم البدء في بناء المصنع في يونيو من العام الحالي والانتهاء منه في 2015 بالاضافة الى ان خطة الشركة ان تقوم بالتصدير لأوروبا، مرجعا سبب الاستثمار في مصر بأنها دولة لديها بيئة جيدة ومناسبة للعمل.

وردا على سؤال «الأنباء» حول رفض الحكومة إسقاط الفوائد قال البدر ان الرفض يعد صحيحا حيث ان الرفض يعني تقنين الفوضى وسوء الادارة والفساد، ومردفا: إذا سقطت القروض فستصبح هناك «فوضى».

عمومية الشركة وافقت على توزيع 5٪ نقداً و5٪ منحة

وكشف البدر انه تم تأسيس شركة بالبحرين وهي الشركة المتحدة لصناعة الستانليس ستيل «يوسكو» برأسمال قدره 80 مليون دولار وان «السكب» تمتلك حصة بنسبة 5٪، مشيرا الى انه اصبح هناك تعثر بعد فترة لذلك تم اخذ قرض من البنك بنسب الشركات المشاركة بالمشروع لسد هذا التعثر.

وزاد البدر بأنه تم سداد نصف القرض بقيمة مليوني دولار والمتبقي النصف الآخر سيتم سداده خلال الفترة المقبلة. هذا وقد بلغت ارباح الشركة 3,3 ملايين دينار في عام 2012.

وقد وافقت عمومية الشركة على جميع البنود الواردة في جدول الاعمال ومن ابرزها توزيع ارباح نقدية على المساهمين بنسبة 5٪ بواقع 5 فلوس للسهم وتوزيع اسهم منحة بنسبة 5٪ من رأس المال المدفوع ما يؤدي الى زيادة عدد اسهم الشركة بمقدار 7,3 ملايين سهم ليرتفع رأسمال الشركة من 14,6 مليون دينار الى 15,3 مليون دينار.

كما تم انتخاب مجلس ادارة جديد للثلاث سنوات القادمة يتكون من عادل البدر وعدنان مساعد الخرافي وسعود الفارس وعلي الشايع ومحمد الثويني، بالاضافة الى تقليل عدد الاعضاء من ستة اعضاء الى خمسة اعضاء.

● عبدالرحمن خالد

الكندري: «حيات كوم» لديها القدرة على التحول من خسائر إلى أرباح في 2013

أعلنت شركة حيات للاتصالات «حيات كوم» عن نتائجها المالية السنوية للعام 2012 حيث أظهرت النتائج تكبد الشركة لخسائر تجاوزت الـ 987 ألف دينار ما يعادل 10,9 فلوس خسارة للسهم الواحد. وعزا نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة طارق الكندري أسباب الخسائر إلى عدة عوامل حالت دون تنفيذ بعض المشاريع في العام 2012، والتي كان من المفترض أن تحقق للشركة إيرادات تشغيلية سنوية الأمر الذي أدى إلى تراجع في الإيرادات السنوية من 22 مليون دينار إلى ما يقارب الـ 16 مليون دينار مما انعكس بشكل سلبي على النتائج المالية للعام 2012، مع الإشارة إلى أن هذا الانخفاض ترافق مع ارتفاع في نسبة الربح الإجمالي من 13٪ إلى 16٪ قبل استقطاع المصاريف والاستهلاك. وأضاف الكندري في بيان صادر عن الشركة أن الشركة اضطرت إلى استقطاع بعض المخصصات الاحترازية مع نهاية العام 2012 إفساحا في المجال لتحقيق نتائج مالية جيدة مع نهاية العام الحالي 2013 خاصة وأن حيات للاتصالات ماضية في تنفيذ إستراتيجيتها التي تعتمد على تعزيز نشاطها التشغيلي في الكويت وخارجها، حيث توجد فرص جدية للعمل، مشيرا إلى أن الشركة تدرس بشكل دائم فرصا تشغيلية في أسواق متعددة وتحرص على المشاركة في المشاريع التي تحقق عائدا جيدا وتعمل في مجالات تساهم في جهود تنمية أعمالها.